

Distr.: General
3 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من أخوات اتحاد الخير، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري توزيعه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2010/100



بيان

الأهداف الإنمائية للألفية: المياه، والتصحيح، والمرأة

إن تعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها على نحو فعال وهيئة الأحوال الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي اللازمة لإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية للقضاء على الفقر وتحسين الأحوال الاجتماعية ورفع المعايير المعيشية وحماية البيئة، ستكون خطواتنا الأولى لضمان أن يصبح القرن الحادي والعشرين قرن التنمية للجميع (توافق آراء مونتييري، ٢٠٠٢).

إن النقص الصارخ في خطوات العمل الحاسمة نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال موضوع قلق مزعج لكثير من المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني. وتبين الإحصاءات الحالية أن ما يقرب من بليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة و/أو الملائمة وأن هناك نحو ٦,٢ من بلايين البشر بدون مرافق صحية كافية. وهذا لا ينفي التقدم المحرز حيث تم توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وصيانتها منذ التوعية المجتمعية وتزايد القلق على الصعيد العالمي مما أدى إلى قيام الحكومات بمبادرات في بعض البلدان، بالإضافة إلى الشراكات التي توفر التعاون والتمويل والمعرفة من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات الأعمال والصناعة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والتقنية. وحسب الأرقام التي تم جمعها من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦ والتي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لم يُتاح لنحو ١,٦ بليون شخص فرصة الحصول على مياه شرب محسنة.

إن من شأن تطوير شبكات المياه والتصحيح في المناطق الريفية والحضرية تخفيف حدة الفقر والمساهمة في الأمن الغذائي الشامل وضمان المزايا الصحية لعامة السكان (القضاء على أمراض الإسهال)، وإتاحة الفرصة للفتيات الأطفال للحضور إلى المدارس، وللنساء لمزيد من النشاط المستدام (التعليم، الأعمال، المشاركة المجتمعية في حماية وإدارة شبكات المياه/التصحيح، الخ)، والمساعدة في تحقيق الاستدامة البيئية.

إننا نحث جميع أصحاب المصلحة على بذل مزيد من الجهد لتوفير مياه شرب مأمونة ومرافق صحية كافية للوفاء بهدف تقليص عدد أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويُنيت ورقة مناقشة لمجموعة رئيسية من المنظمات غير الحكومية بشأن المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية، أنه من الثابت جيداً أن المرأة تشكل حلقة رئيسية في سلسلة الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت مراراً ومرات أن أي نشاط على

الصعيد المحلي لا يشرك المرأة أو يمكنها ليس بداية موفقة بل محكوم عليه بالفشل. وما من مسألة في التنمية المستدامة أكثر ارتباطاً بالمرأة من المياه والتصحاح.

ويلزم أن تكون المرأة شريكة في مشاريع المياه والتصحاح منذ البداية. ويجب تطويع هذه المشاريع لتتواءم مع الأحوال المحلية، وأن تتضمن شبكة كاملة لإدارة المياه والتصحاح. كما يجب إشراك المستفيدين في جميع مراحل العمل، بدءاً من التشييد. وينبغي توفير الأدوات اللازمة لمعرفة استخدام هذه الشبكات وصيانتها وإصلاحها والحفاظ عليها سليمة. أما التثقيف، لا سيما التثقيف الصحي وتعديل السلوكيات، فإنه أساسي لضمان فاعلية الشبكات ونجاحها. وسوف تستوعب هذه الشبكات احتياجات المجتمع المحلي وفرادى الأسر.

ويمكن الحصول على تمويل مشاريع شبكات المياه/التصحاح وإدارتها من أي مصدر من المصادر الدولية لتمويل التنمية. غير أننا، في هذا الوقت بالذات، نوصي الحكومات بأن تنظر في الشروع في البحث عن مصادر تمويل جديدة من الإيرادات الدولية للتنمية، كالضريبة المالية على المعاملات.